

Distr.
GENERAL

A/54/530
S/1999/1141
5 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية

العامّة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير

بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة

المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علماً بأنه قد انعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة في وسط أفريقيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بأنجامينا، في إطار أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ومن جهة أخرى، عقدت اللجنة اجتماعها الوزاري الثاني عشر بأنجامينا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وأحيل إليكم طيه، باسم الرئيس الحالي للجنة، التقريرين المعتمدين عقب هذين الاجتماعين وكذلك إعلان نجامينا والقرار الخاص (انظر المرفقات).

وأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ (أ) ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن بيلينغا إيبوتو
السفير

../..

031299 031299 99-33270

المرفق الأول

**لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية
بمسائل الأمن في وسط أفريقيا**

تقرير

**المؤتمر دون الإقليمي بشأن انتشار وتداول الأسلحة
الخفيفة ذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة
في وسط أفريقيا**

نجامينا، تشاد، ٢٥-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

أولا - المقدمة

انعقد المؤتمر دون الإقليمي بشأن انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بأندامينا، في إطار برنامج أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر استجابة لشواغل تم الإعراب عنها بصورة متكررة في مختلف اجتماعات اللجنة الاستشارية، بشأن الآثار المدمرة التي ينطوي عليها التراكم المفرط للأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا ونشرها بين السكان.

وقد حددت اللجنة هدفا، منذ أن أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ تطبيقا لقرار صادر عن الجمعية العامة، يدعو إلى تقليص الكميات الهائلة من الأسلحة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الأسلحة التي يتم تداولها بصورة غير مشروعة، نظرا لما تشكله من تهديد للسلام والاستقرار والتنمية في البلدان المعنية.

وبمناسبة مؤتمر القمة الأول المعقود في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بياوندي، أعرب رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة من جديد عن قلقهم العميق إزاء الانتشار العشوائي للأسلحة الذي يشكل تهديدا لأمن واستقرار دول المنطقة دون الإقليمية وأعربوا عن تأييدهم لإقامة تعاون في مكافحة هذه الظاهرة، بمساعدة الأمم المتحدة.

كما أن وزراء البلدان الأعضاء في اللجنة أدرجوا بشكل منظم في جداول أعمال اجتماعاتهم مسائل تتعلق بالحد من الأسلحة وأوصوا باعتماد تدابير كفيّة بالنهوض به.

وأعرب وزراء البلدان الأعضاء في اللجنة من جديد، خلال اجتماعهم العاشر الذي عقد بياوندي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عن بالغ قلقهم إزاء ظاهرة التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة والصغيرة التي تشكل عاملا هاما من عوامل انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية، وأوصوا بعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن هذه المسائل وصياغة صكوك قانونية لمراقبة هذا البلاء، فضلا عن اتخاذ تدابير ملائمة أخرى لمواجهته. وفي هذا الصدد، أوكلوا إلى مكتب اللجنة التماس المساعدة اللازمة للتنظيم السريع لذلك المؤتمر لدى الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهمة. وقد شارك في المؤتمر عشرة بلدان أعضاء في اللجنة هي: أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسانت تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وكانت رواندا مدعوة لكنها غابت عن هذا المؤتمر.

وقد أتاح هذا المؤتمر، الذي جمع موظفين رفيعي المستوى من الخدمة المدنية الحكومية وضباطا كبار من القوات المسلحة وأفرادا رفيعي المستوى من قوات الشرطة في بلدان وسط أفريقيا، تبادل وجهات النظر بشكل معمق وصريح ومباشر بشأن حجم هذا البلاء ومظاهره وآثاره في المنطقة دون الإقليمية والجهود الجارية في هذه البلدان لمواجهته وكذلك المبادرات الثنائية أو دون الإقليمية المحتملة التي تصب في هذا الاتجاه.

وتعززت الآراء والمناقشات التي أجراها المشاركون بشأن هذه المسائل الحساسة ببيانات قدمها خبراء يكافحون ضد الأسلحة الخفيفة في مناطق أخرى من أفريقيا والعالم أو يمثلون منظمات دولية مهتمة بصورة خاصة بالمسألة. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بـ :

- السيد ل. ت. ب. دزونزي، مساعد المفتش العام للشرطة في ملاوي وممثل منظمة التعاون بين مفوضي الشرطة في الجنوب الأفريقي
- السيد محمد كوليبالي، مساعد تنفيذي بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وممثل برنامج التنسيق والمساعدة بشأن الأمن والتنمية
- المقدم ماي مختار كاسوما، رئيس اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة في النيجر
- السيد أورلاندو كوريا، خبير بمكتب أمن المؤسسات التابع لرئيس جمهورية البرازيل
- السيد أوكان أيسو، من إدارة مكافحة الإرهاب التابعة للانتربول في فرنسا

وقدم السيد وليام أوريليان إيتيكي مبوموا، رئيس البعثة الاستشارية المعنية بانتشار الأسلحة الخفيفة في أفريقيا الساحلية - الصحراوية، الذي أنيطت بأمانته الخدمات الاستشارية للتحضير لهذا المؤتمر، عرضا استهلالية بشأن مواضيع البحث.

وقد مثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا معالي السيد نلسون كوسمي، الأمين العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والاستقرار والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وكانت الأمانة العامة للمؤتمر تتألف من السيدة باميلا مابونغفا، أمينة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والسيدتين أنيت إيكبيرغ ونيكول موران والسيد فرديناند نغوه نغوه.

كما شارك في أعمال المؤتمر سعادة السيد كلود بيارجيون، سفير كندا لدى تشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقد أعرب للمشاركين عن الأهمية التي يوليها بلده لمسألة انتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير وحرصه على الإدلاء بدلوه في المكافحة الدولية لهذا البلاء.

وقد ترأس الحفل الافتتاحي معالي السيد محمد صالح أحمد، وزير الدولة، ووزير العدل في جمهورية تشاد، بالنيابة عن معالي السيد محمد صالح النظيف، وزير الخارجية والتعاون لجمهورية تشاد.

وقد تميز هذا الحفل كذلك بحضور الشخصيات التالية:

- معالي السيد عمرو يريما دجيبريلا، وزير الداخلية والأمن واللامركزية بجمهورية تشاد؛
 - سعادة العميد عمر كادجالامي بوكور، وزير الدفاع الوطني وإعادة إدماج جمهورية تشاد؛
- وبهذه المناسبة، تم إلقاء ثلاثة خطابات هامة من قبل:
- السيدة باميلا مابونغفا، أمينة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛
 - سعادة السيد نيلسون كوسمي، الأمين العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والاستقرار والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
 - معالي السيد محمد صالح أحمد، وزير الدولة، ووزير العدل في جمهورية تشاد.

وقد استلهم المشاركون هذه الخطابات في مناقشاتهم.

وقرر المشاركون أن يعهدوا بإدارة أعمال المؤتمر إلى مكتب اللجنة.

وقد ترأس هذه الأعمال الفريق بيير سيمينغه من الكاميرون.

أما السيد سيرافين كاببلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد تولى، من جانبه مهمة المقرر العام.

وترأس حفل الاختتام معالي السيد محمد صالح النظيف، وزير الخارجية في جمهورية تشاد.

وتناولت أعمال المؤتمر المواضيع التالية:

الموضوع الأول: انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة في وسط أفريقيا: رصد الحالة

عرض عام للموضوع: السيد ويليام أوريليان إيتيكي مبوموا، رئيس بعثة الأمين العام للأمم المتحدة الاستشارية المعنية بمراقبة وجمع الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير في أفريقيا الساحلية الصحراوية بوصفه خبيراً

الموضوع الفرعي ١: حجم الانتشار والتداول غير المشروعين للأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا وأثرهما على الاستقرار والأمن والتنمية في بلدان المنطقة

الموضوع الفرعي ٢: الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة في وسط أفريقيا

الموضوع الفرعي ٣: مبادرات وآفاق ثنائية ودون إقليمية في مجال مكافحة الظاهرة في وسط أفريقيا

الموضوع الثاني: نحو برنامج عمل فعال لمكافحة انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير بصورة غير مشروعة في وسط أفريقيا

عرض عام للموضوع: السيد ويليام أ. إيتيكي مبوموا

الموضوع الفرعي ١: تجربة المناطق الأخرى

الجنوب الأفريقي: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/ منظمة التعاون لمفوضي الشرطة في الجنوب الأفريقي
السيد ل. ت. ب. ندزونزي، مساعد المفتش العام للشرطة في ملاوي

غرب أفريقيا: برنامج التنسيق والمساعدة بشأن الأمن والتنمية
السيد محمد كوليبالي، مساعد إداري، مركز لومي الإقليمي للسلام ونزع السلاح في
أفريقيا

تجربة النيجر: اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة في النيجر
المقدم ماي موكتار كاسوما، رئيس اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير
المشروعة

السيد أورلاندو كوريا، خبير في مكتب أمن المؤسسات التابع لرئاسة جمهورية
البرازيل

الموضوع الفرعي ٢: الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية

إنتربول: السيد أوكان أيسو، موظف دولي رفيع المستوى

الأمم المتحدة/إدارة شؤون نزع السلاح

أعمال حلقة العمل:

توصية بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير في وسط
أفريقيا

حلقة العمل رقم ١: التدابير الوطنية

حلقة العمل رقم ٢: التدابير دون الإقليمية

ثانيا - سير أعمال المؤتمر

وفقا للمنهجية التي اقترحها المنظمون، كان من نتائج مؤتمر نجامينا التبادل المكثف للرسائل بين
المشاركين بشأن حالة بلدانهم، وتقديم الخبراء رفيعي المستوى المدعويين لعروض، تلاها تبادل للآراء نشط
وبناء سواء أثناء الأعمال التي جرت في الجلسة العامة أو أثناء الأعمال التي جرت في حلقة العمل، أفضت
إلى اتخاذ توصيات وجيهة بشأن التدابير الملموسة التي يتعين اتخاذها لمواجهة آفة انتشار الأسلحة
الخفيفة وذات العيار الصغير في وسط أفريقيا.

ألف - وفي إطار الموضوع رقم ١ المتعلق بالحالة العامة في وسط أفريقيا، وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير، اتفق المشاركون على الاعتراف بخطورة الحالة الراهنة

فقد أصبحت الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير تشكل بالفعل خلال السنوات الماضية آفة حقيقية في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ونظرا لأن الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة تستخدم بدون تمييز في النزاعات المسلحة العديدة سواء الداخلية أو التي تقع بين الدول، والتي لا تزال تمزق وسط أفريقيا وتجعل منها أرضا خصبة يروج فيها مهربو الأسلحة وتجار الأسلحة وسائل الدمار، فإنها تسببت في سقوط عدد كبير من الضحايا، خاصة في صفوف السكان المدنيين. وتسبب هذه الأسلحة فضلا عن ذلك في تفاقم عام لحالة انعدام الأمن والعنف، حتى في البلدان التي لم تصلها الحرب، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي وتعريض الجهود الإنمائية للخطر.

١ - وفي البداية تناول المشاركون مسألة حجم انتشار الأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا وتداولها غير المشروع وما لذلك من أثر على استقرار بلدان المنطقة وأمنها وتنميتها.

(أ) وفيما يتعلق بأسباب التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الخفيفة، ذكر المشاركون ما يلي:

- النزاعات المدمرة التي اعتادت عليها أفريقيا الوسطى. والمواجهات وأعمال التمرد وحالات التوتر التي حدثت أو التي لا تزال قائمة بالفعل في العديد من بلدان المنطقة فيما بين الفصائل والمجموعات المسلحة والمتمردين والمليشيات والجماعات المتمردة وحركات الثوار والقوات الحكومية؛
- سهولة عبور الحدود؛
- تحركات اللاجئين غير المراقبة التي تيسر انتشار هذه الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، مما يؤدي إلى تفاقم العنف وانعدام الأمن بصورة عامة؛
- رعاية المنظمات الإنسانية غير الكافية للاجئين والمشردين، الذين حولوا مخيمات اللاجئين إلى سوق للاتجار بالأسلحة؛
- عمليات تزويد وحدات الأمن الخاصة، أو الأعيان غير المراقبة بالأسلحة التي لا يعيدونها عند انتهاء مهامهم؛

- إنشاء المسؤولين للمليشيات أو الجيوش الخاصة؛
- إنشاء وحدات موازية ذات صبغة عسكرية؛
- عمليات نهب مخازن السلاح التابعة للقوات الحكومية لاستخدامها في أعمال التمرد والسرقة أو في الأعمال التي تقوم بها العناصر المشبوهة في قوات الأمن؛
- إنشاء مجموعات الدفاع الذاتي وتوزيع الأسلحة على المدنيين والأحزاب السياسية أو المتمردين أو الصيادون المخالفون؛
- تسلل العناصر المسلحة القادمة من بلدان في حالة حرب؛
- تكاثر عدد شركات الحراسة والمليشيات التابعة للأحزاب السياسية؛
- عبور الأسلحة إلى مناطق النزاع؛
- الإنتاج اليدوي والسري للأسلحة؛
- بيع العناصر المشبوهة في قوات الأمن للأسلحة وتأجيرها لها؛
- اقتناء الأسلحة غير المشروع لأغراض الحماية الشخصية؛
- النزعات الانفصالية والتمردية؛
- الصعوبات المرتبطة بتسريح قدامى المقاتلين وتجريدهم من أسلحتهم؛
- التدخل الأجنبي في النزاعات القائمة في المنطقة دون الإقليمية؛
- الجريمة المنظمة عبر الحدود؛
- تكاثر جماعات المرتزقة المنتسبة إلى شركات التعدين والنفط، إلخ، المتعددة الجنسيات؛
- تزوير الطلبات الحقيقية للحكومات وإصدار تجار الأسلحة لطلبات مزورة.

(ب) وفيما يتعلق بمظاهر ونتائج انتشار وتكديس الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير في بلدان المشاركين، فقد أعربوا عن استيائهم إزاء:

- تصاعد اللصوصية التي تتميز بالتزايد الكبير لأعمال السلب والنهب والسرقة بواسطة السلاح والهجوم على منازل الأفراد وأعمال الاغتصاب والابتزاز واختلاس الأموال والقتل والاغتيال، وباختصار تصاعد أنشطة الإجرام في المدن والأرياف على حد سواء؛
- تطور ظاهرة اللصوص الذين يعملون في الطرقات الكبيرة الذين يسمون بقطاع الطرق؛
- إبادة الصيادين المخالفين للحيوانات في المنتزهات الوطنية؛
- تنامي الإحساس بانعدام الأمن لدى السكان؛
- تباطؤ الاستثمارات الأجنبية والأنشطة السياحية؛
- تفاقم النزاعات فيما بين القبائل، وكذلك فيما بين مربّي الماشية والمزارعين؛
- تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- فقدان السلطة المركزية لسيطرتها على بعض الأجزاء من الأراضي الوطنية؛
- زعزعة الاستقرار السياسي واضطراب عمليات بناء الديمقراطية؛
- تباطؤ النشاط الاقتصادي وبالتالي التباطؤ في التنمية.

٢ - وفضلا عن ذلك نظر المشاركون في المؤتمر، في الجهود التي تبذلها بلدانهم على الصعيد الوطني من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتداولها غير المشروع.

وتبذل هذه الجهود، كما لاحظنا، على صعيدين: على الصعيد التنظيمي والتشريعي وعلى صعيد إنشاء الهياكل المكلفة بقمع الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بحيازة الأسلحة النارية أو استخدامها.

وفيما يتعلق بالنصوص القانونية، تطبق كل دولة من دول وسط أفريقيا قوانين وتنظيمات تحكم صناعة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات أو حيازتها أو استخدامها أو امتلاكها أو اقتنائها أو تسويقها

أو نقلها. وتتسم هذه القوانين إلى حد ما بالمرونة بحسب نوع الأسلحة المعنية: أي إذا كانت أسلحة حربية أو أسلحة صيد. ويمكن أيضا أن تختلف العقوبات المفروضة على المخالفات المرتبطة بالأسلحة النارية من بلد إلى آخر، بقدر ما تختلف الهيئات القضائية المكلفة بالبت في هذه المخالفات. وفي جميع الحالات، تخضع حيازة أي سلاح ناري للحصول على ترخيص مسبق من السلطة المختصة.

ومع ذلك، أقر المشاركون بأن وجود هذه القوانين لا يكفي لمنع انتشار هذه الأسلحة أو تداولها أو استخدامها غير المشروع. وتعزى انتهاكات هذه القوانين عامة إلى المجرمين، وإلى أفراد همهم الوحيد هو ضمان الحماية لأنفسهم ولأسرتهم ولأموالهم، أو تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة تجارة مربحة.

وذكر أيضا أن بإمكان السلطات السياسية أن تشجع على انتهاك القوانين المتعلقة بالأسلحة لأسباب سياسية، لا سيما عن طريق توزيع الأسلحة على السكان أو على المجموعات المناصرة لقضاياهم.

أما على صعيد الهياكل المكلفة بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، فإنها تختلف من بلد إلى آخر. فقد اعترف المشاركون بأن مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة داخل كل بلد من هذه البلدان موكولة إلى أجهزة مختلفة: الدرك والشرطة والجيش والجمارك وغيرها.

وعزا المشاركون مشكلة انعدام التنسيق فيما بين مختلف هذه الهيئات إلى انعدام الأجهزة الوطنية المتخصصة في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة.

ثم عرض المشاركون مختلف الإجراءات أو المبادرات التي تنفذ على الصعيد الوطني لمكافحة هذه الآفة، ومنها:

- عمليات استعادة الأسلحة بالقوة أو عن طريق عمليات التمشيط أو المراقبة التي تنفذها قوات الأمن؛
- توعية السكان من أجل الاسترداد الطوعي للأسلحة؛
- تنفيذ برامج لإعادة شراء الأسلحة؛
- قرارات العفو العام لفائدة من بحيازتهم أسلحة الذين سيعيدونها طوعا إلى السلطات؛
- تقييد تسليح الشركات الخاصة المكلفة بالحراسة؛

- تعزيز التدابير الأمنية في مخازن الأسلحة؛
- وساعدت مختلف هذه الإجراءات في حالات عديدة على استرداد كميات كبيرة من الأسلحة.
- ٣ - وبالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، ذكر المشاركون الإجراءات والمبادرات الثنائية ودون الإقليمية في مجال مكافحة ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة.
- وهكذا وقعت اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين مختلف بلدان وسط أفريقيا، تنص على تبادل المعلومات بين الدوائر الأمنية بشأن النقل غير المشروع للأسلحة، وتنظيم عمليات مشتركة للمراقبة أو التمشيط، وتنظيم دوريات مختلطة و/أو متزامنة من أجل استتباب الأمن على الحدود المشتركة، والتعاون فيما بين الدوائر الجمركية على الحدود، وتكثيف اللقاءات الدورية فيما بين السلطات الإدارية والعسكرية على الحدود. وكانت لهذه الإجراءات المشتركة نتائج مرضية في العديد من الحالات.
- وتمت الإشارة إلى بعض المبادرات دون الإقليمية التي يمكن أن تسهم بفعالية في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة وخاصة إنشاء لجنة رؤساء الشرطة في منطقة وسط أفريقيا.
- وفيما يتعلق كذلك بالتعاون في هذه المنطقة دون الإقليمية، أعرب المشاركون عن أسفهم لعدم تنفيذ العديد من القرارات والتوصيات ذات الصلة بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، التي اعتمدتها خلال السنوات السابقة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بسبب انعدام المتابعة. وأقروا في هذا الصدد بضرورة أن تنشأ في كل بلد هيئات وطنية لمتابعة توصيات اللجنة وبضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ هذه التوصيات.
- باء - وفيما يتعلق بالموضوع رقم ٢ بشأن إعداد برامج عمل فعال لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا وتداولها غير المشروع، وقبل أن ينكب المشاركون على إعداد التدابير الوطنية ودون الإقليمية التي من شأنها أن تتيح لهم الوصول إلى حلول مناسبة لهذه الآفة، استمعوا إلى العرض التمهيدي الذي قدمه المستشار، وكذلك إلى البيانات التي أدلى بها الخبراء المدعوون عن تجربة بلدانهم أو منطقتهم الإقليمية أو الأجهزة التابعة لها، ليسترشدوا بها.
- ١ - وبذلك، أتاح النظر في تجارب المناطق الأخرى وعمل المنظمات الدولية تغطية ما يلي:

- أنشطة منظمة تعاون مفوضي الشرطة في الجنوب الأفريقي التي أنشئت في عام ١٩٩٥ في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة والجريمة العابرة للحدود؛
- أنشطة برنامج تنسيق المساعدة في مجال الأمن والتنمية، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصناعتها، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛
- الجهود التي تبذلها منذ عام ١٩٩٤ اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة في النيجر ومكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الصغيرة؛
- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في البرازيل وأمريكا اللاتينية، والمبادرات الجارية في إطار السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي ومنظمة الدول الأمريكية، ولا سيما تنفيذ الاتفاقية الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والقذائف وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها؛
- عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجال دعم التعاون وتبادل المعلومات فيما بين كيانات الشرطة في بلدانها الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأسلحة، ولا سيما النظام الدولي للبحث عن الأسلحة والمتفجرات التابع للمنظمة؛
- الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لا سيما إدارة شؤون نزع السلاح في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي، وكذلك فرص المساعدة التي تتيحها للدول في هذا الصدد.
- ٢ - وأعدت توصيات عن التدابير الملموسة الواجب اتخاذها لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير، من وحي الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في إطار النظر في الموضوع رقم ١ والعروض التي قدمها الخبراء والاستشاري، وذلك في إطار أعمال حلقتي العمل.
- وأتاح حلقا العمل هاتان اللتين كرس إحداهما للتدابير الوطنية والأخرى للتدابير دون الإقليمية فرصة لإجراء مناقشة غنية وبناءة استعرض خلالها المشاركون مختلف الحلول والصيغ التي من شأنها أن تيسر التوصل إلى حل ملائم لآفة انتشار الأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

ثم أصدر المؤتمر التوصيات التالية:

التدابير الوطنية

- ١ - تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة والحكم الجيد؛
- ٢ - إنشاء لجنة ذات هيكل وطني تضطلع بتنسيق مكافحة انتشار الأسلحة وتداولها غير المشروع في الدول التي لا توجد بها هذه اللجنة، وتنشيط الهياكل الوطنية في البلدان التي توجد بها هذه الهياكل؛
- ٣ - إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة في الدول التي لم تنشأ فيها لجنة كهذه، وتنشيط اللجان القائمة بالفعل؛
- ٤ - تنقيح وتعزيز القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة حيازة الأسلحة النارية؛
- ٥ - توعية الجماهير بمخاطر حيازة الأسلحة النارية؛
- ٦ - جمع وتدمير الأسلحة التي تم الحصول عليها دون إذن؛
- ٧ - جمع واستغلال كل المعلومات والبيانات المتعلقة بصنع الأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها؛
- ٨ - تعزيز وسائل المراقبة في مراكز الحدودية؛
- ٩ - تعزيز القدرات التشغيلية للهياكل القائمة بالفعل عن طريق تدريب الموظفين المعنيين وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية الكافية؛
- ١٠ - حظر الميليشيات الخاصة أو الميليشيات التابعة للأحزاب السياسية، وتنظيم أنشطة شركات الحراسة؛
- ١١ - إشراك الأحزاب السياسية والسلطات التقليدية والجمعيات المدنية، لا سيما الجمعيات النسائية في جميع هياكل مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة.

التدابير دون الإقليمية

- ١ - التشغيل الفعال لأجهزة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لا سيما مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا (كوباس)؛

- ٢ - تنسيق القوانين الوطنية لدول وسط أفريقيا من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة؛
 - ٣ - وضع سجل موحد للأسلحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وإنشاء قاعدة بيانات للمخزون الموجود في كل بلد والبايعين ومتعهدي النقل فيه؛
 - ٤ - طلب الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الحصول على دعم الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماج المحاربين في المجتمع؛
 - ٥ - طلب الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم المساعدة لبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة والشرطة؛
 - ٦ - طلب الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يحث جميع الدول على تنفيذ التوصيات المذكورة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنقل الدولي للأسلحة في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٤٣ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١؛
 - ٧ - طلب الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المساعدة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا لتنفيذ أنشطة مجلس السلم والأمن لوسط أفريقيا وأية مساعدة أخرى في مجال السلم والأمن؛
 - ٨ - دراسة إمكانية تنفيذ مشاريع إقليمية لجمع الأسلحة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمانحين، إلى جانب مشاريع إنمائية صغيرة من شأنها أن يشجع على إعادة إدماج المجرمين اقتصاديا واجتماعيا؛
 - ٩ - إنشاء مكتب دون إقليمي تابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في وسط أفريقيا، وتعزيز تعاون بلدان وسط أفريقيا مع هذه الهيئة.
 - إنشاء هيئة في كل بلد لمتابعة توصيات المؤتمر.
- ورحب المشاركون في النهاية بالمناخ الملائم الذي ساد طوال فترة عملهم، وتوجهوا بالشكر إلى رئيس جمهورية تشاد، فخامة السيد م. إدريس ديبي، وإلى حكومة تشاد وشعبها على الاستقبال الحار والرعاية الأخوية التي قابلوهم بها في أثناء إقامتهم في نجامينا.
- حرر في نجامينا، يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

المرفق الثاني

تقرير عن الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة
الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية
بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

نجامينا، ٢٧-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

مقدمة

عقد الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نجامينا (تشاد) في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكامبيون، الكونغو. وتعذر على رواندا الحضور.

ومثل الأمين العام للأمم المتحدة سعادة السفير أولوييمي أدينيغي، ممثله الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشارك في أعمال الاجتماع أيضا اللواء لويس سيلفان - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتخلل حفل الافتتاح كلمة الرئيس الحالي للجنة، سعادة السيد أوغويستان كونتشو كويميني، وزير الدولة للعلاقات الخارجية في جمهورية الكامبيون، ورسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي قرأها ممثله، السيد أولوييمي أدينيغي، وكلمة الافتتاح التي ألقاها السيد ناسور غيلينغدوكسيا وايدو، رئيس وزراء جمهورية تشاد.

إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - انتخاب مكتب اللجنة
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - تقرير المكتب الذي انتهت فترة ولايته
- ٤ - استعراض الحالة الجيوبوليتيكية لوسط أفريقيا والأمن فيها
- ٥ - التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

- ٦ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية
- ألف - إنشاء آلية الإنذار المبكر
- باء - تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا
- جيم - إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا
- دال - إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية
- هاء - إنشاء آلية دون إقليمية لمنع المنازعات في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها
- ٧ - النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا
- ٨ - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية والذي سيقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة
- ٩ - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠
- ١٠ - موعد ومكان الاجتماع الوزاري المقبل
- ١١ - مسائل أخرى
- ١٢ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة الاستشارية الدائمة

سير الأعمال

أولا - انتخاب مكتب اللجنة

انتخبت اللجنة المكتب الجديد التالي: الرئيس: تشاد؛ النائب الأول للرئيس: بوروندي؛ النائب الثاني للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ المقرر العام: جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا - تقرير المكتب المنتهية ولايته

أحاطت اللجنة علما بالتقرير الذي قدمه السيد أغوستان كونتشو كويميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون بصفته رئيس المكتب المنتهية ولايته، على الصعيد الوزاري.

وحيث اللجنة الحيوية والفعالية اللتين اتسمت بهما الولايتان اللتان اضطلع بهما المكتب المنتهية ولايته، واللذان عهد بهما إليه الاجتماعان الوزاريان العاشر والحادي عشر، لا سيما فيما يتعلق برفع الحظر المفروض على بوروندي، والتمديد في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا، والتداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير في وسط أفريقيا، وتنظيم اجتماع قمة لرؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا لبحث إنشاء آلية لمنع النزاعات والأزمات وإدارتها وتسويتها.

ثالثا - استعراض الحالة الجيوبوليتيكية والأمنية في وسط أفريقيا

أنغولا

أعربت اللجنة عن قلقها للحالة التي لا تزال سائدة في أنغولا والناجمة عن رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، يونيتا، الالتزام بالشروط الواردة في بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

وناشدت اللجنة بلدان المنطقة دون الإقليمية السهر على تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنغولا ولا سيما الجزاءات المتخذة ضد يونيتا.

ووجهت اللجنة نداء من أجل استتباب سلم دائمة في أنغولا، يمكن أن تكفل وضع حد لمعاناة الشعب الأنغولي وتعزيز الاستقرار والسلم في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

ووجهت اللجنة نداء ملّحا إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم مساعدته إلى السكان المشردين.

وتشجع اللجنة الحكومة الأنغولية على المضي قدما في جهودها الرامية إلى إحلال السلم في البلد.

بوروندي

رحبت اللجنة بالتطور الإيجابي للحالة السياسية في بوروندي، ولا سيما شراكة الحكومة التي تشمل القوى السياسية في البلد وأعربت عن أملها في أن يتعزز ذلك الوفاق السياسي أكثر.

وحيت اللجنة ذكرى الرئيس يوليوس نيريري الذي توفي مؤخرا، وأثنت على جهود الوساطة التي بذلها في المفاوضات بين الأطراف البوروندية.

ووجهت اللجنة نداء ملّحا من أجل تعيين وسيط جديد محايد ودعوة جميع أطراف النزاع إلى المشاركة في المحادثات بين الأطراف البوروندية في أروشا من أجل التوصل بسرعة إلى إرساء سلم دائمة في هذا البلد.

ورحبت كذلك اللجنة بالتوقيع على اتفاق لوساكا المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما الأحكام ذات الصلة بنزع سلاح الجماعات البوروندية المسلحة المتواجدة على أراضي هذا البلد.

ووجهت اللجنة نداء ملّحا إلى المجتمع الدولي من أجل استئناف التعاون الاقتصادي مع بوروندي بغية التخفيف من معاناة شعب هذا البلد.

الكاميرون

حيث اللجنة مناخ السلم والاستقرار السائد في الكاميرون وذلك بفضل إرساء ديمقراطية هادئة تمارس الأحزاب السياسية والصحافة، في ظلها أنشطتها بحرية وتتسم باحترام حقوق الإنسان، والحوار والتشاور.

ورحبت اللجنة بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها حكومة الكاميرون في إطار مكافحة الفقر وبغية إنعاش الاقتصاد الوطني.

كما رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون من أجل تعزيز الحكم السليم ولا سيما في مجال مكافحة الفساد والإدارة السيئة للممتلكات العامة.

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها لاستمرار الحوادث بين الكامبيرون ونيجييريا في شبه جزيرة باكاسي ودعت الطرفين إلى تفادي أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوتر في انتظار قرار محكمة العدل الدولية التي عرضت عليها الكامبيرون النزاع.

وإذ تكرر للجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والدول الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكامبيرون ونيجييريا في انتظار قرار محكمة العدل الدولية، فإنها تطلب إلى المحكمة اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل التعجيل بإنهاء الإجراءات المعلقة المعروضة عليها.

وحثت اللجنة مجددا نيجيريا على الامتثال الكامل للتدابير التحفظية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في قرارها المؤرخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦، ودعت الطرفين إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يعرقل تطبيق قرار المحكمة النهائي.

ورحبت اللجنة بالاتصالات التي تمت على مستوى رفيع بين الكامبيرون ونيجييريا من أجل أن يسود السلام والوثام علاقاتهما الثنائية. وأعربت بالتالي عن رغبتها في أن تشهد مساهمة المجتمع الدولي في تعزيز مناخ الثقة الذي نشأ من تلك اللقاءات وتشجيع البلدين على الكف عن أي عمل من شأنه أن يمس بسلامة أراضيها.

وأعربت اللجنة عن قلقها لاستمرار ظاهرة قطاع الطرق عبر الحدود، والتداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة والأسلحة الحرب وتفاقم اللصوصية على نطاق واسع.

الكونغو

رحبت اللجنة بعودة السلام تدريجيا إلى الكونغو، بفضل جهود بناء السلام التي تبذلها الحكومة والتي مكّنت من تنظيم مهرجان عموم أفريقيا للموسيقى في برازافيل في الفترة من ١ إلى ٨ آب/أغسطس واحتفالات الذكرى ٣٩ للاستقلال.

وكررت اللجنة نداءها إلى جميع أفراد الشعب الكونغولي من أجل تأييد الحوار والمصالحة الوطنيين اللذين دعا لهما بوضوح الرئيس دنيس ساسو - إنغيسو، كما يشهد على ذلك قرار العضو العام الذي أصدره في شأن جميع حاملي السلاح، مرتكبي جرائم حرب، الذين يكفون عن أعمال العنف ويقبلون بالتوقف نهائيا عن القتال.

وناشدت اللجنة المجتمع الدولي تقديم مساعدته إلى الكونغو في مواجهة المأساة الإنسانية الناشئة عن الأحداث المأساوية التي يمر بها هذا البلد.

غابون

أعربت اللجنة عن غببتها بمناخ السلام والاستقرار السياسي السائد في غابون والذي يتسم بديمقراطية هادئة، ويسير فيه عمل المؤسسات سيرا عاديا، وتمارس فيه الأحزاب السياسية نشاطها بحرية.

وحيت اللجنة الجهود التي تبذلها الحكومة الغابونية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها هذا البلد.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاضطرابات الخطيرة الناشئة عن التدفق المكثف للاجئين القادمين من البلدان المجاورة التي تشهد حالة حرب ووجهت من جديد نداء مّلحا إلى منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإلى المجتمع الدولي للتعجيل بتنفيذ برنامج للمساعدة في حالات الطوارئ للتخفيف من معاناة اللاجئين وتيسير عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

غينيا الاستوائية

أعربت اللجنة عن غببتها للسلام والاستقرار السياسي والأمن السائدين في غينيا الاستوائية إثر الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية.

ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في العملية الديمقراطية في هذا البلد لا سيما إنشاء برلمان تعددي، وتشكيل حكومة ائتلاف وطنية ومواصلة الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة السياسية.

ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا الاستوائية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي محاربة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أعربت اللجنة عن قلقها لاستمرار عمليات النيل من السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها.

ورحبت بتوقيع رؤساء دول وحكومات البلدان المعنية بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك ممثلي حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الطرفين في الحرب على اتفاق

لوساكا مؤخرا. وأشادت بالتقدم المحرز في إنشاء مختلف الآليات الدولية التي نص عليها اتفاق لوساكا ووجهت نداء ملحا إلى جميع الأطراف المعنية من أجل التقيد التام بأحكام الاتفاق.

وكررت تأكيد دعوتها من أجل فتح حوار وطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحاطت علما بالجهود التي تبذلها حكومة هذا البلد من أجل التحضير لهذا الحوار.

وأعربت اللجنة عن تأييدها الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في بلدان البحيرات الكبرى، من شأنه أن يضع قواعد السلام الدائم في هذه المنطقة المضطربة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن ارتياحها للعودة التدريجية للسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد الأزمات الخطيرة الناشئة عن حالات التمرد المتتالية خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وذلك بفضل الجهود المتضافرة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي ثم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورحبت اللجنة أيضا بأجواء الشفافية والهدوء والديمقراطية التي تمت فيها الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨ والانتخابات الرئيسية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعربت عن تقديرها للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه من أجل إنجاح هاتين العمليتين الانتخابيتين.

وأحاطت علما مع الارتياح بمواصلة تنفيذ برنامج جمع الأسلحة المتداولة في البلد الذي يجري بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى رغم الصعوبات المادية والسوقية التي يواجهها.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها للمعونة التي قدمها عدد من البلدان الصديقة لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل عودة عدد كبير من اللاجئين والمحاربين الفارين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أعربت اللجنة عن سرورها بقرار مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى غاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ورحبت بالجهود الدائبة التي يبذلها مكتبها في هذا الصدد.

سان تومي وبرينسيبي

رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي يسود سان تومي وبرينسيبي، وكذلك بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل انتعاش الاقتصاد رغم السياق الدولي غير الملائم، المتميز بشكل خاص بانخفاض أسعار الكاكو.

ورحبت اللجنة باستعداد سان تومي وبرينسيبي للمساهمة في عودة السلام إلى بلدان وسط أفريقيا الواقعة ضحية النزاعات، وكذا بعزمها على المساهمة في تنفيذ توصيات المؤتمر المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة ذات العيار الصغير والتداول غير المشروع.

تشاد

رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية تشاد لمواصلة عملية المصالحة الوطنية من خلال إقامة آليات من قبيل لجنة المصالحة الوطنية، والوسيط الوطني، واللجان المحلية المعنية بتسوية النزاعات فيما بين المجموعات.

ولاحظت مع الارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال إقامة المؤسسات الديمقراطية، والقيام قريبا بانتخاب مجلس للشيوخ وإجراء انتخابات محلية، والنتائج الإيجابية التي تحققت بفضل إرساء الديمقراطية القائمة على توافق الآراء والمشاركة التي بادر بها الرئيس إدريس ديبي.

ووجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي من أجل مساعدة تشاد في برنامجها المتعلق بإزالة الألغام.

رابعا - التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في إطار التعاون في مجال الأمن، والهادفة بصفة خاصة إلى إزالة التوترات ومكافحة انعدام الأمن في مناطق الحدود وكذا إلى إفساح المجال لتبادل الرأي بين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

ونظرا لأن معظم المشاكل الأمنية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية تتجاوز نطاقها الحدود الوطنية ونظرا لضرورة إيجاد حلول مشتركة ومتسقة لها أوصت اللجنة مجددا وبقوة بتكثيف التعاون والتشاور بين قوات الأمن في بلدان وسط أفريقيا، لا سيما في إطار اللقاءات الدورية وتنفيذ عمليات مشتركة.

ورحبت اللجنة في هذا الصدد بما يلي:

- تنظيم دوريات مشتركة بين الكونغو وأنغولا وكذا بين الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل ضمان أمن حدودها المشتركة؛
 - التعاون بين الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل عودة اللاجئين الذين فروا بسبب المعارك؛
 - التعاون بين دوائر الأمن في الغابون والكاميرون، مما أدى بالأخص إلى اعتقال السلطات الغابونية لأفراد ارتكبوا جرائم في الكاميرون وتسليمهم لها؛
 - تنظيم اجتماعات دورية للجنة التقنية المشتركة الدائمة المعنية بالأمن المشتركة بين تشاد والكاميرون؛
 - اللقاءات المعقودة بين السلطات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنقل الأشخاص على الحدود بين البلدين؛
 - التوقيع على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية، خلال اجتماع لجنة رؤساء أجهزة الشرطة في بلدان وسط أفريقيا، المعقود في ياوندي يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ووجهت اللجنة نداء إلى البلدان التي لم توقع بعد على هذا الصك لتتخذ الإجراءات اللازمة من أجل التعجيل بالتوقيع عليه وضمن تنفيذها بفعالية.
- وأعربت اللجنة عن قلقها الكبير بتفاقم ظاهرة اللصوصية الكبيرة وانعدام الأمن في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وخاصة تطور ظاهرة "قطاع الطرق".
- وأوصت اللجنة بإنشاء صندوق لمكافحة الإجرام. وأسندت لمكتب اللجنة مهمة القيام بدراسة واقتراح السبل والوسائل الضرورية لتخصيص الموارد الكافية لهذا الصندوق.
- وحرصا من اللجنة على تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا، وإذ تذكر بالأهمية التي يكتسبها ميثاق عدم الاعتداء الموقع في سنة ١٩٩٦ بين بلدان وسط أفريقيا من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية دعت البلدان التي وقعت على الميثاق المذكور إلى التصديق عليه. وأوصت المكتب بالقيام بحملة توعية في البلدان التي لم توقع و/أو تصدق بعد على الميثاق من أجل أن تفعل ذلك، حتى يدخل حيز النفاذ قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

وأعربت اللجنة عن قلقها الكبير إزاء المشاكل الأمنية التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية بسبب التدفقات الكبيرة للاجئين والعناصر المسلحة القادمة من بلدان أخرى. ودعت إلى تكثيف الاتصالات الثنائية الكفيلة بإزالة التوترات الناجمة عن هذه الحالة. كما أنها طلبت إلى المكتب أن يتخذ الخطوات الضرورية من أجل تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن الموضوع على هامش الاجتماع الوزاري الرابع عشر.

وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء موضوع حملة التضليل الإعلامي التي يقوم بها عدد من المنظمات غير الحكومية وعدد من وسائط الإعلام الدولية بشأن الحالة السياسية وحقوق الإنسان والحكم السليم في الكاميرون وغينيا الاستوائية. ولاحظت مع القلق أن بلدانا أخرى من وسط أفريقيا وقعت هي أيضا ضحية لتلك الاتهامات الكاذبة والتي لا أساس لها، وشددت على ضرورة التنديد القوي بمثل هذه التصرفات، نظرا لما يكون لها من أثر على السلام والاستقرار في المنطقة الفرعية. ودعت إلى توخي المزيد من الحذر وإلى التعبئة النشطة للرأي العام الدولي والرأي العام لسكان بلدان وسط أفريقيا ضد هذه الظاهرة. وشجعت دول وسط أفريقيا على أن تواصل، بهدوء وعزم، تنفيذ برامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شرعت فيها.

خامسا - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات
الصادرة عن الاجتماعات الوزارية
السابقة للجنة الاستشارية الدائمة

ألف - إنشاء آلية للإنذار السريع

أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في مجال إنشاء آلية للإنذار السريع، لا سيما قيام الحكومة الغابونية بوضع مبنى تحت تصرف هذه الآلية في ليبرفيل، وهو المبنى الذي تجري تهيئته حاليا.

وقد فوض لمكتب اللجنة الاتصال بالأمم المتحدة من أجل عقد اجتماع بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والغابون، البلد المضيف للآلية، والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لاتخاذ التدابير الضرورية لتشرع في أداء مهامها فعليا، ولا سيما الإفراج عن الأموال المخصصة لهذا الغرض.

باء - تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة بين
القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا على
عمليات السلام

أكدت اللجنة، بعد إحاطتها علما باجتماع رؤساء أركان القوات المسلحة؛ واجتماع الخبراء العسكريين التابعين للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الغابون، من ١٤ إلى ١٥ أيار/ مايو

١٩٩٨ ومن ١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على التوالي، أكدت أهمية تمارين التمويل المشتركة لعمليات حفظ السلام بوصفها وسيلة فعالة لتعزيز الثقة وتوطيد أخوة السلاح وتعزيز القدرات التنفيذية لقوات بلدان وسط أفريقيا في مجال حفظ السلام. وبالتالي كررت تأكيد رغبتها في تخطيط هذا النوع من التدريبات وإنجازه.

وأسندت للمكتب مهمة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتحقيق ما يلي:

- استكمال ملف مشروع التدريبات المعروف باسم "بيونغو - ٩٨" الذي وضعه الخبراء العسكريون التابعون للجنة، ولا سيما خفض الميزانية المقترحة في البداية؛
- الحصول من الدول الأعضاء في اللجنة على مساهمة كبيرة تمكن من إجراء هذه التدريبات؛
- تعجيل الخطوات المبذولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ولدى البلدان المانحة لالتماس مساهمة سوقية ومالية من أجل التنفيذ الفعلي لهذا المشروع.

جيم - إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا، وبخاصة القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات المنطقة الفرعية المجتمعين في مالابو (غينيا الاستوائية) في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن إنشاء شبكة البرلمانيين تحقيقا لهذه الغاية.

وأسندت لمكتب اللجنة مهمة التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، باتخاذ التدابير الضرورية لعقد اجتماع لخبراء وبرلمانيين المنطقة دون الإقليمية المكلفين بدراسة أساليب إقامة هذه الشبكة والحصول على التمويل اللازم لتشغيلها.

دال - إنشاء مركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية

أحاطت اللجنة علما بالمساعي التي قام بها المكتب لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إنشاء مركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية، ورحبت باقتراح تعيين موظف تابع للمفوضية السامية في المستقبل القريب في ياوندي (الكاميرون) مستشارا إقليميا مكلفا بالبداية في تنفيذ المشروع.

وأوصت اللجنة مكتبها بإجراء مشاورات لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل التعجيل بإنشاء المركز.

هاء - إنشاء آلية دون إقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا المشروع ولا سيما:

- قيام رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية المجتمعين في ياوندي (الكاميرون)، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، بإنشاء مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا.

- قرار رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا إدماج مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا ضمن هيكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي تم اتخاذه بمالابو، غينيا الاستوائية، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

- رحبت أيضا اللجنة بجهود أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تنقيح المعاهدة التأسيسية لهذه المنظمة، طبقا للقرار الذي اتخذه في هذا الصدد رؤساء دول وحكومات المنطقة الفرعية، ولا سيما تشكيل فريق من القانونيين مكلف بوضع مشروع نص لهذه الغاية.

وأعربت اللجنة عن استعدادها لتقديم مساعدتها للأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل التعجيل بإجراء تنقيح معاهدة الجماعة الذي تقرر في مؤتمر قمة مالابو، وخاصة من أجل الأخذ بعين الاعتبار إدماج مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا.

سادسا - دراسة تقرير المؤتمر دون الإقليمي بشأن انتشار الأسلحة
الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها غير المشروع
في وسط أفريقيا

أطلعت اللجنة على تقرير وتوصيات المؤتمر دون الإقليمي، المعقود في بنجامينا (تشاد) من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير والاتجار غير المشروع بها في وسط أفريقيا. وهنأت المشاركين على أهمية نتائج أشغالهم وجودتها.

وأسندت اللجنة لرئيس المكتب مهمة إحالة نتائج هذا المؤتمر إلى الدول الأعضاء والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأميين العاميين لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة بغرض تطبيقها.

سابعاً - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة
اللجنة الاستشارية الدائمة

نظرت اللجنة في مشروع قرار بشأن أنشطتها واعتمدته، وهو المشروع الذي سيتم عرضه على الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأوصت جميع البلدان الأعضاء بالاتصال ببعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتدعم اعتماد مشروع القرار هذا.

ثامناً - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠

اعتمدت اللجنة برنامج العمل التالي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، وذلك استناداً إلى التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة المنعقدة تحت رعايتها.

ألف - على صعيد مكتب اللجنة

- دراسة السبل والوسائل الضرورية لإنشاء صندوق لمكافحة الإجرام؛
- القيام بحملة لدى الدول الأعضاء من أجل التوقيع و/أو التصديق على ميثاق عدم الاعتداء ومعاهدة المساعدة المتبادلة؛
- تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن قضية اللاجئين تمهيداً للاجتماع الوزاري الرابع عشر؛
- إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الشروع في تشغيل آلية الإنذار السريع دون إبطاء؛
- قيام الدول الأعضاء والبلدان المانحة بتعجيل المساعي المبذولة لدى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل إنجاز تدريبات بيونغو ٩٨؛

- عقد اجتماع للخبراء والبرلمانيين من أجل إنشاء شبكة للبرلمانيين والبحث عن تمويل لتشغيلها؛
- تقديم اللجنة مساعدتها إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال تنقيح المعاهدة المؤسسة للجماعة، ولا سيما من أجل أخذ إدماج مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا في الاعتبار؛
- إحالة التقرير الختامي للمؤتمر دون الإقليمي المعقود في نجامينا (تشاد) من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بشأن انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيار الصغير والاتجار غير المشروع بها، إلى كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء؛
- متابعة المسائل التالية بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛
- إنشاء و/أو تنشيط اللجان الوطنية لتنسيق مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير والاتجار غير المشروع بها في وسط أفريقيا؛
- إنشاء سجل موحد للأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- مواصلة المشاورات مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التشغيل الفعلي للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات يخصص لموضوع احترام سيادة دول وسط أفريقيا وسلامة أراضيها؛
- عقد الاجتماع الوزاري الثالث عشر المخصص لمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا في موعد أقصاه نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في نجامينا؛
- عقد الاجتماع الوزاري الرابع عشر والمؤتمر دون الإقليمي المتعلق باللاجئين في موعد أقصاه نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٠.

باء - على صعيد الدول

- التوقيع و/أو التصديق على ميثاق عدم الاعتداء ومعاهدة المساعدة المتبادلة؛
- تكثيف الاتصالات الثنائية من أجل معالجة أفضل لقضايا اللاجئين؛
- إنشاء أو تنشيط اللجان الوطنية المعنية بتنسيق مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير والتداول غير المشروع لها؛
- إنشاء و/أو تنشيط اللجان الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

تاسعا- مسائل أخرى

اعتمدت اللجنة قرارا خاصا يؤكد ضرورة التعجيل بتشغيل مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا والتعجيل بعملية تنقيح معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل أخذ إدماج هذه المنظمة في الاعتبار.

وطلبت اللجنة إلى مختلف الوفود التدخل لدى حكوماتها من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بالمساهمة في ميزانية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتمكين الأمانة العامة من تنفيذ القرارات المتخذة.

وفي الأخير، هنا المشاركون في الاجتماع بعضهم بعضا على المناخ الإيجابي الذي ساد أشغال الاجتماع وتقدموا بالشكر إلى فخامة رئيس جمهورية تشاد السيد إدريس ديبي وإلى الحكومة والشعب التشاديين على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة خلال إقامتهم في نجامينا.

وحرر في نجامينا، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

التذييل الأول

إعلان

نحن وزراء الخارجية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المجتمعون في نجامينا، (تشاد)، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على هامش الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

إذ نضع في اعتبارنا استمرار مظاهر التوتر، والأزمات والنزاعات وكذا العنف السائد في وسط أفريقيا؛

وإذ نضع في اعتبارنا المسؤولية الأساسية المنوطة بكل دولة عن ضمان أمن ورفاهية سكانها؛

وإذ نؤكد وجود علاقة وثيقة بين الأمن والتنمية المستدامة؛

وإذ نؤكد أيضا ضرورة تعزيز التنمية كوسيلة لمنع النزاعات وضمان الاستقرار للدول.

- ندعم بقوة إنجاز مشروع التصدير التشادي (مشروع الأنبوب الرابط بين تشاد والكاميرون).

- نضم صوتنا إلى إعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا المتعلق بهذا المشروع، والموقع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في بانغي.

وحرر في نجامينا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

عن جمهورية أنغولا

سعادة السيد أفونسو لونغوانكيندا،
مدير بوزارة العلاقات الخارجية

عن جمهورية بروندي

سعادة السيد جاك هاكيزيما،
مستشار بديوان وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن جمهورية تشاد

معالي السيد محمد صالح النضيف،
وزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية أفريقيا الوسطى

معالي السيد مارسيل ميتيفارا،
وزير الشؤون الخارجية والفرانكوفونية

عن جمهورية الكونغو الديمقراطية

سعادة السيد كاتاكو مبونالندغا،
سفير، مدير بوزارة الخارجية والتعاون الدولي

عن الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرينسيبي

الرائد خوستينو دوس راموس ليما،
نائب قائد القوات المسلحة

عن جمهورية غابون

معالي السيد جان بيير مينغوانغ - مي نغييمي
الوزير المفوض لدى وزير الخارجية والتعاون والفرانكوفونية

عن جمهورية غينيا الاستوائية

معالي السيد خوسي إيلا إيبانغ،
نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي

عن جمهورية الكاميرون

معالي السيد أوغوستين كونتشو كويميفني،
وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية

عن جمهورية الكونغو

معالي السيد رودولف أدادا،
وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية

التذييل الثاني

قرار خاص

إن الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

اقتناعا منه بأن المنطقة الفرعية لا يمكنها أن تشهد تنمية مستدامة إلا إذا ساد مناخ من السلام والأمن والاستقرار؛

وإذ يذكر بجميع القرارات السابقة المتخذة في إطار اللجنة ولا سيما القرارات المتعلقة بتدابير بناء الثقة وإنشاء آلية لمنع النزاعات في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها؛

وإذ يذكر بشكل خاص بإعلان برازافيل بشأن التعاون من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا، وإعلان باتا لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا، وإعلان ياوندي المتعلق بالسلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا؛

وإذ يضع في اعتباره قرارات رؤساء دوله وحكوماته المتخذة في ياوندي ومالابو والمتعلقة بإنشاء مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا وإدماج هذا المجلس في هياكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

وإذ يضع في اعتباره قرار تعديل المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي اتخذه رؤساء دولنا وحكوماتنا في مالابو في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يضع أيضا في اعتباره ضرورة التعجيل بتشغيل مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا.

يقرر ما يلي:

١ - جعل الإنشاء الفعلي لمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا أولوية برنامج عمله؛

٢ - عقد اجتماع وزاري للجنة في نجامينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ يعني بدراسة مشاريع النصوص المتعلقة بإدماج مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا ضمن هياكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتشغيل جميع آلياته؛

٣ - الدعوة، في إطار التحضير للاجتماع المذكور إلى عقد لقاء خاص لخبراء بلدان المنطقة دون الإقليمية مع الأمانة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يبحث فقط صياغة المشاريع المذكورة. وسيعقد هذا اللقاء في مالابو قبل نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

٤ - وبعد أن ينظر الوزراء في مشاريع النصوص ويعتمدونها تعرض على رؤساء الدول والحكومات للتوقيع عليها وتصديقها طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كل بلد من البلدان الأعضاء.

يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانحين والبلدان الصديقة والمنظمات الدولية أن يقدموا دعمهم لتحقيق هذا الهدف النبيل.

حرر في نجامينا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

— — — — —